من جديد، أن هدف السياسة الاميركية هو حرمان شعبنا من حق تقرير المصير والسياسة على أرض وطنه، وتصفية انجازات الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة وما حققته من اعتراف شامل، عربي وعالمي، بحقوق شعبنا، وبكيانه الوطني، معبّر عنه بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً.

ان دخول عملية السلام الاميركية مرحلة التحضير التفصيلي لتأمين عقد مؤتمر اقليمي للسلام، تحت اشراف اميركي منفرد، وبمشاركة سوفياتية وأوروبية غربية في التغطية على هذه العملية، وبموافقة الدول العربية المعنيّة، بما فيها سوريا والاردن ومصر ولبنان، اضافة الى التواطؤ التبعي من قبل دول الخليج؛ ان ذلك يضع حركتنا الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية ازاء خيارات مصيرية، بفعل هذا التحوّل النوعي الجديد الذي نشأ، والمخاطر التي أخذت تترتّب عليه.

وتصبح هذه الخيارات المطروحة علينا مصيرية، اذا ما دقّقنا في أهم أسس وعناصر المشروع الاميركي الذي يتلخّص بما يلي:

○ مشاركة عناصر فلسطينية من الضفة والقطاع في اطار وفد مشترك مع الاردن، على ان يكون لاسرائيل كلمتها في انتقاء هذه العناصر لضمان استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية كلياً عن العملية السياسية.

○ ابعاد القدس، تمثيلاً وموضوعاً، عن عملية السلام، وتأجيل البحث في قضيتها الى ما يسمّى «المرحلة النهائية» من التسوية، أي بعد مرور ثلاث سنوات على الادارة الذاتية، في الوقت الذي تنشط مخططات اريئيل شارون الاستيطانية داخل القدس بشكل لا سابق له، لتكريس وضع ديمغرافي وسياسي جديد خلال السنوات المقبلة.

○ استبعاد أية عناصر فلسطينية من الخارج وضمّها فقط الى الجانب الاردني في الوفد المشترك، لالغاء أي طابع فلسطيني موحّد عن المشاركة الفلسطينية في عملية السلام، ولاستبعاد البحث في حقوق الشعب الفلسطيني في الشتات الى ما يسمّى «المرحلة الاخيرة» في التسوية بعد ثلاث سنوات من الحكم الذاتي.

○ الاشتراط المسبق ان يكون أساس التفاوض في مؤتمر السلام بين الشق الفلسطيني من الوفد المشترك وبين اسرائيل هو مشروع الحكم الذاتي الذي تضمّنته اتفاقيتا كامب ديفيد و«خطة شامير» في العام ١٩٨٩، وهو الذي يعني، ببساطة، منح صلاحيات ادارية ومحلية لمجلس اداري منتخب لا تكون له سلطة تشريعية. والاهمّ من ذلك ان السيادة على الارض ومصادر المياه والطاقة والأمن تبقى في يد اسرائيل. وهو «حل» يقود، باختصار، الى تجميل وجه الاحتلال وتشريع بقائه بموافقة فلسطينية.

○ ان هذا المسار الفلسطيني للحل، يتوازى مع مسار الحل العربي الذي يقوم على التفاوض الثنائي بين كل دولة عربية وبين اسرائيل للوصول الى اتفاقيات منفردة مع كل من سوريا والاردن ولبنان، اضافة الى ان مؤتمر السلام الاميركي الموعود سوف يتبعه مؤتمر اقليمي آخر، أو يتفرّع عنه مباشرة. وبعد عدة أسابيع، يضمّ مجموع الدول العربية، وخاصة دول الخليج ودول المغرب العربي، للبحث في قضايا نوعية محدّدة: الامن في المنطقة، والتسليح، والمياه، والبيئة، والعلاقات الاقتصادية. وبوضوح أشد، يتبيّن ان الهدف هو دفع العلاقات بين اسرائيل وبين الدول العربية ضمن هذا